الكنيست غيئولا كوهين (هتحياه)، في مطلع أيار (مايو)، بطلب الى رئيس الحكومة لفرض رقابة عسكرية على جميع الانباء المتعلّقة بأوضاع اليهود في اثيوبيا. وذكرت كوهين، التي كانت قامت بزيارة لاثيوبيا قبل بضعة شهور، تبريراً لهذا الطلب، ان التغطية الاعلامية الواسعة لكل ما يتعلّق بيهود اثيوبيا يثير غضب السلطات في اديس ابابا، ويعرقل، بالتالي، المفاوضات الدائرة، بهدف نقل اليهود الى اسرائيل. وأيّد سيمحا دينيتس هذا الطلب أيضاً؛ وبالتالي، شملت الرقابة، التي كانت ملحوظة قبل ذلك أيضاً، جميع الانباء المتعلّقة بعمليات الثوار والمتمردين، اضافة الى انباء المفاوضات الجارية بين اسرائيل واثيوبيا.

في هذه الاثناء، تدهورت الاوضاع السياسية والعسكرية في اثيوبيا مع تقدّم قوات المتمردين باتجاه اديس ابابا، الى حدّ دفع الرئيس منغستو الى مغادرة البلاد والتوجّه الى زيمبابوي، بتاريخ ١٩٩١/٥/٢١، طالباً اللجوء السياسي. وعلى الفور، انتقلت الاستعدادات الاسرائيلية الى حيّز التنفيذ. وشهد مكتب رئيس الحكومة اجتماعات متواصلة حضرها كل من وزير الدفاع، موشي ارنس، وبراك وشاحاك، ووزير الخارجية، دافيد ليفي، ومدير عام الخارجية رؤوفين مرحاف. وشارك في هذه الاجتماعات، أيضاً، وزير البناء والاسكان، اريئيل شارون، بصفته رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيعاب، ومسؤولو الوكالة اليهودية الذين عُهد اليهم، اضافة الى متابعة الاهتمام بشؤون اليهود في اثيوبيا، اعداد وتنفيذ الاجراءات اللوجستية اللازمة لتأمين نقل المهاجرين اليهود من مطار بن ـ غوريون الى مراكز الاستيعاب المتعدّدة التي أُقيمت لهم.

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٢، قرارها، بالاجماع، بخصوص تنفيذ «عملية سليمان»، الّا ان المفاوضات في اديس ابابا بين اوري لوبراني والسفير الاسرائيلي آشر نعيم، من جهة، والرئيس الفعلي لاثيوبيا تسافيا غابرا كيدان، من جهة أخرى، لم تكن قد توصّلت الى نتيجة حاسمة بعد. ولكن الاتفاق تحقق في اليوم التالي، وأُخطر كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية الاسرائيليين بذلك. وعلى الاثر، قرّر وزير الدفاع ورئيس الاركان ارسال نائب رئيس الاركان الى اديس ابابا لتولّي مسؤولية التنفيذ. وفي تمام الساعة ٤:٤٥ من بعد ظهر الجمعة ١٩٩١/٥/٢٤، هبطت أول طائرة تحمل مهاجرين يهوداً من اثيوبيا في قاعدة عسكرية قرب مطار بن ـ غوريون، وكان في استقبالها كبار المسؤولين الاسرائيليين، وفي مقدّمهم رئيس الحكومة (هآرتس ويديعوت احرونوت، ١٩٩١/٥/٢٦).

صفقة سياسية ـ مالية ـ عسكرية

أثارت الظروف السياسية، والعسكرية، في اثيوبيا، التي رافقت تنفيذ «عملية سليمان» سلسلة من التكهّنات بشأن صفقة متعددة الجانب قد تكون اسرائيل توصّلت اليها مع نظام منغستو المنهار، أو مع المتمردين، من أجل اتمام العملية. وفي مؤتمر صحافي عقدته الحكومة الاسرائيلية يوم السبت، بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٥، حضره كبار المسؤولين فيها، تطرّق لوبراني الى أسئلة الصحافيين بهذا الخصوص، وبالتحديد عمّا اذا كانت اسرائيل منحت لجوءاً سياسياً لشخصيات معيّنة من معاوني منغستو، من بينهم كبير مستشاريه كاسا كبادا، فرفض تأكيد هذه المعلومات، أو نفيها، مكتفياً بالقول انه لن يتناول، في حديثه، شخصيات من هذا المستوى ممّن أجرى معهم الاتصالات المكثّفة في اثيوبيا (تبيّن فيما بعد ان كبادا وصل، فعلاً، الى اسرائيل مع «عملية سليمان»، لينتقل بعدها الى الولايات المتحدة الامريكية) (هآرتس، ١٩٩١/٥/٢٩). كما رفض وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، التعليق على الانباء التي تناقلتها وسائل الاعلام الاميركية بأن اسرائيل دفعت لحكومة اثيوبيا، التي لم تكن قد سقطت بعد تحت ضربات المتمردين، مبلغ ٣٥ مليون دولار مقابل السماح بمغادرة اليهود. وأوضح لوبراني انه لم تتمّ اية اتصالات مباشرة بين اسرائيل والمتمردين الاثيوبيين، مضيفاً «ان أي اتصال مباشر مع المتمردين كان من شأنه ان يربك اتصالاتنا مع النظام الحالي. الّا ان الولايات المتحدة الاميركية احتفظت بعلاقات مع المتمردين؛ وفي هذا المجال، عملت واشنطن كصلة وصل فعّالة بالنسبة الينا، من أجل معرفة ما يجرى في صفوف تنظيمات الثوّار؟ وماذا يريدون منّا؟ وما هو الدور الذي يمكنهم القيام به من أجلنا؟» أمّا وزير الخارجية، ليفي، فقد